

رؤى في منهجية الأمن الغذائي العربي



مسألة حتمية تفرضها بيئة الأمن الغذائي العربي، وضرورات توفيره، والتحوط تجاه التداعيات التي يمكن أن يحدثها تراجع عرض الغذاء، مقررتنا^١ بتزايد الطلب عليه مع مرور الزمن، لا سيما أن بعضًا من تلك الأحداث المرفوعة قد شوهدت في أكثر من دولة عربية خلال السنوات القليلة الماضية.

بمعنى آخر، إن^٢ الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها أوضاع التفكك العربي، وما آلت إليه البلدان العربية من تراجع في العديد من مؤشرات القدرات الأساسية لأفراد المجتمع، لا يقتضي أن تصاف إليها صدمات أخرى، مثل انعدام الأمن الغذائي، التي تظهر بوادرها في مناطق مختلفة من الوطن العربي، إنّما يتطلّب الأمر التخفيف من آثارها بالقدر الذي تسمح به أوضاع الموارد، وإعادة توزيع عوائدها بصورة تؤدي إلى تقليل فاعلية المتغيرات المؤدية إلى الجوع، لا سيما أن أسعار الغذاء (الحبوب) العالمية آخذة^٣ في التزايد المتسارع منذ مطلع الألفية الثالثة، وذلك لأسباب خارجية، في مقدمتها تزايد أسعار الطاقة، وتنظيمات الأسواق العالمية للحبوب باتجاه احتكار القلة، وتوسيع أساليب الهيمنة والحاصر الاقتصادي على البلدان التي وصفتها الرأسمالية بالدول المارقة...! وقبل الاستطراد في الإجابة عن السؤال التقليدي.. ما العمل..؟ يقتضي إبداء وجهة النظر النقدية حول لماذا

لا يقتضي التزام العديد من البلدان العربية التام بالتوجهات التي أطلق عليها برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل المؤسسات الدولية؟ ولا سيما أنّ "مسألة الإصلاح الاقتصادي ليست قاصرة على تلك الحزمة دون غيرها، وأن فشل برامج التنمية الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن الماضي يعود في الأساس إلى عدم إدراك حقائق الواقع الاقتصادي العربي، واعتماد الاجتهادات غير الموضوعية للسياسات الاقتصادية الشمولية في بعض البلدان العربية، وجمود سياسات أخرى في دول عربية ثانية. جدير بالذكر أنّه كي يتتسنى إدراك أهمية ما هو مطلوب من السياسات الاقتصادية العربية أن تؤديه، فإنّه يقتضي إزالة المحددات التي تشكل في مجموعها بيئة مقيدة للوصول إلى الأمن الغذائي، وإنلا يصبح الجواب عن.. ما العمل..؟ شعاراً مثل العديد من الشعارات التي سطع نورها فترة قصيرة من الزمن، ثمّ أفلت بعيداً عن حقائق الأمور، ومتضمنات الواقع، بسبب عدم موضوعيته وواقعيته بالنسبة إلى متغيرات الاقتصادات العربية. وعليه، تقتضي سيادة الفروض والشروط التي تعمل على تفعيل آليات تحقيق الأمن الغذائي العربي، وفي مقدمة هذه الفروض والشروط الآتي: * لغرض التنسيق باتجاه الأوضاع التكاملية بين الاقتصادات العربية الإقليمية، يقتضي تحديد قدر مرض من التجانس في الفلسفة الاقتصادية الاجتماعية في ما بين البلدان العربية، فسيادة التباين والتعارض بين السياسات الاقتصادية بين مجموعة البلدان العربية التي تعمل على تجسيد دولة الاقتصاد الريعي.. ونأتيه، والمجموعة الأخرى من البلدان العربية الساعية نحو "دولة الرفاهية الاجتماعية"، يصعب اعتماد سياسات اقتصادية متجانسة أو متماهية لمعالجة حالات انعدام أو تراجع الأمن الغذائي العربي حالياً أو مستقبلاً. وفي حقيقة الأمر، إن مضمون هذا الاختلافات لا يخرج عن كونه حالة جدلية بين تطلعات الفئات الوسطى من المجتمع العربي لتأسيس دولة الرفاهية الاجتماعية، وفئات رأسمالية عربية غير منتجة تعمل لتأصيل "الدولة العربية الريعية" وسيادتها بكافة أشكالها الاقتصادية، فضلاً عن اختلاف هاتين المجموعتين من البلدان العربية مع مجموعة ثالثة تسعى إلى "الليبرالية الاقتصادية الجديدة" وفقاً لشروط المنظمات الدولية وإملاءاتها، لا سيما أنّه يصعب إبعاد الأخيرة عن هذه المسارات للعديد من العوامل، في مقدمتها احتياجاتها للمعونات الغذائية والمنح والقروض الدولية المقدمة لها سنوياً وبصفة دورية. وعليه، فإن تحديد قدر مناسب من التجانس (عدم التعارض) في السياسات الاقتصادية، بحيث تشكل قاعدة للبيئة التي تعمل في ظلها اقتصادات الأمن الغذائي في البلدان المذكورة، يصعب الوصول إلى صيغ مشتركة للإجراءات التنسيقية والتكميلية على الصعيد الإقليمي أو العربي لإقامة السياسات الساعية إلى أوضاع مرضية من الأمن الغذائي. * يتزامن مع عصر اقتصادات البلدان العربية، الراهن، عالم متغير لا يقتضي العزوف عن فهم متضمنات تغيره. كما يقتضي لتحقيق مستويات مرضية من الأمن الغذائي العربي عدم الاندماج في

مكونات هذا العالم الاقتصادية، خارج مفاهيم الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وهذا التناقض في مضمونه، يعكس جدلية العلاقة بين "دور السوق" وآلياتها في تنظيم الشأن الاقتصادي من جانب، و"دور الدولة" الشمولي في المساهمة في الشأن المذكور من جانب آخر، فضلاً عن تحديد مساحة المجتمع المدني في توفير البيئة المناسبة لتنامي أوضاع الأمن الغذائي. وجدير بالذكر أنَّ هذه الأدوار مسألة غير ساكنة في فاعليتها الاقتصادية، إنَّما هي ديناميكية متغيرة، وتحدد حركتها وفقاً لنطاق التنمية والتطور الاقتصادي في الاقتصادات المعنية، وتتحدد أدوارها في ظل تعظيم الناتج المحلي الإجمالي ونمط توزيعه، والتي تقود في صيغتها النهائية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات الأساسية (الغذاء). وعلى الرغم من أنَّ هذه المتغيرات شأن داخلي، فإنَّها ترتبط بالشؤون الخارجية أيضاً، باعتبار أنَّ أصولها الفكرية ذات أيديولوجيات مختلفة تتمحور إحداها في المنظومة الليبرالية الجديدة، وتتمحور الأخرى في الأنماط الأقرب إلى الشمولية. وهكذا فإن عدم وجود قدر من التجانس بين النظمتين في المجموعات المختلفة من البلدان العربية، لا يمكن من اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية متجانسة لتقليل الأضرار التي يمكن أن يحدثها تواضع أو انعدام الأمن الغذائي، والممثلة بالفقر والجوع والبؤس. * يقتضي، لتفعيل المسارات الاقتصادية المشار إليها، إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الكلية، ولا سيما النقدية والمالية. وبذلك ينبغي إعادة بنية إنفاق الناتج المحلي الإجمالي، باتجاه القنوات المؤدية إلى تزايد خلق "القيمة المضافة" و"الفائض الاقتصادي"، والعمل على إعادة توزيع قيمة الأخير وفقاً لعدالة مرضية بين العمل ورأس المال، الأمر الذي يتطلب اعتماد سياسة مالية تعمل على إعادة هيكلة الإنفاق العام باتجاه الرفاهية الاجتماعية، والإقلال من المغالاة في الإنفاق على التسلح العسكري وأجهزة حفظ نظام الحكم، وتحفيز الإنفاق الخاص باتجاه قنوات إنتاج السلع الداعمة للحاجات الأساسية، فضلاً عن توجيه الاستثمار العام نحو البنية المساعدة لإنتاج الغذاء، التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه إنتاج السلع المذكورة. * لا تعمل مسارات الإصلاح الاقتصادي، أيَّاً كان مصدرها ومتضمناتها، في بيئة يكتنف مؤشراتها الرئيسية الفساد والتشوهات في المنظومة القيممية الأخلاقية، والاختلالات في أسواق مواردها وناتجها السمعي، والإفراط في منظورها القطري (الم المحلي). عليه، فإن اعتماد سياسات تستهدف تحقيق أمن غذائي، يستدعي وضع برامج بعيدة الأمد لإعادة تكوين القدرات الأساسية لأفراد المجتمع، ولا سيما فيما يخص التنمية البشرية والإنسانية، ومكافحة الفساد والاستبداد، والسعى نحو نظام الحكم الصالح في العديد من البلدان العربية، وإشاعة أجواء من الحرية الحقيقية التي تقود إلى ديمقراطية أفراد المجتمع، وليس النخب المجتمعية، الأمر الذي يكوان في مجلمه بيئية تمكن السياسات من أداء مهماتها بفاعلية مرضية في تحقيق أهدافها في مجالات الأمن

الغذائي. * يصعب إجراء الإصلاحات الاقتصادية الزراعية بعيداً عن المنظمات الاقتصادية الدولية، ولا سيما أنّه يمكن الاستفادة من نتائج تجارب الدول النامية التي اعتمدت برامج الإصلاح الاقتصادي خلال العقود الماضيين، فضلاً عن نظيرتها من دول التحول الاقتصادي في هذا المضمار، إذ يمكن استبعاد إملاء متضمنات حزم تلك البرامج التي تأتي عنها تراجع أوضاع الأمن الغذائي، وتزايد حالة الفقر والجوع في بعض البلدان المذكورة، واعتماد الاتجاهات التي أدت إلى خفض هذه الظواهر. ولا يرقى الشك إلى دقة وتناسق النماذج النظرية التي تعتمد其ها برامج الإصلاح الاقتصادي، التي يتقدم بها خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلا أن تلك الأطر النظرية يقوم بناؤها في ظل فروض بعيدة عن حقائق الواقع المتبادر بين قطر وآخر من الأقطار العربية، ولا سيما أنّ البلدان التي اعتمدت الإصلاح الاقتصادي خارج دائرة المنظمات الدولية حققت نتائج أكثر واقعية، مقارنةً بتلك التي اعتمدت برامج المنظمات المذكورة، ولا سيما في مجال النمو وإعادة توزيع الدخل. وينبع الإصلاح الاقتصادي في بلد مثل ماليزيا في مقدمة هذه النماذج. إنّ البحث في الفروض والشروط المذكورة مسألة ترتبط بإحداث تغيرات راديكالية في الأوساط المجتمعية، ونمط السياسات المعتمدة في الأمد الطويل، ويتطالب ذلك تفكير التمركز، سواء في الأطر الشمولية للدولة، أو التنظيمات الرأسمالية العربية غير المنتجة؛ إذ دون ذلك ستختفي معالجات إشكالية الأمان الغذائي إلى الأմد القصير، وتعود الإشكالية نفسها بصورة أعمق بعد زوال ممكناً تلك المعالجات. وفي ظل هذه الفروض والشروط الضرورية لبناء منظومة اقتصادية اجتماعية تعمل على تحقيق الأمان الغذائي العربي، فإن هناك مجموعة من الشروط الكافية لسعادة هذه المنظومة، يمكن اعتبارها إجراءات تنظيمية في السياق الاقتصادي والاجتماعي، تتحصر بين متضمنات "الاقتصاد الجزئي" و"الاقتصاد الكلي" تتقدمها المتغيرات الآتية[1]: - اعتماد سياسات "الاقتصاد الجزئي" وآلياتها لزيادة القدرة التنافسية في استخدام الموارد في إنتاج الغذاء، ولا سيما النادرة منها من خلال توسيع الأسواق في ظل أوضاع اقتصادية عربية تكميلية. - تطوير استخدام الموارد التكنولوجية، سواء الميكانيكية أو البيولوجية أو الكيميائية، والتوسيع في التكنولوجيات الوراثية، من أجل الارتقاء بانتاجية الوحدات الأرضية إلى مستويات قريبة من نظيرتها الإقليمية أو العالمية. - تنمية مورد العمل الزراعي وتطويره من خلال تنمية القدرات البشرية الزراعية، وتحديث سياسات الأراضي الزراعية، واستصلاح الهاشمية منها، والعمل على منع التصحر وانجراف التربة، والحد من الزحف العمراني في العديد من المناطق الزراعية العربية. - اعتماد "سياسات الاقتصاد الكلي" لتحقيق التوازن وإزالة التعارض من أجل الوصول إلى التكامل الاقتصادي بين المنظوريين القطري والإقليمي من جانب، الإقليمي والقومي من جانب آخر، وذلك في مجال

السياسات النقدية والمالية، واستبعاد جوانب التعارض في مسألة اقتصادات التجارة الخارجية. - الاهتمام بالبنية المؤسسية الزراعية وتطويرها، وزيادة فاعليتها على الصعيد القطري وتناسقها الإقليمي، ولا سيما في ذلك الجانب المرتبط بالتمويل والتسويق الزراعي، باعتبارهما من أدوات التوازن في سوق الأغذية على الصعيد المحلي. - وضع تشريعات زراعية ترتبط بتنظيم استخدام المياه محلياً وبين الدول المتشاطئة، والتشريعات المرتبطة بنمط الملكية الزراعية، واستخدامات الأراضي التجميعية، ولا سيما أن معظم المزارع تتسم بصغر حجمها، وتحكمها تشريعات تقليدية ماضية. - الاهتمام باستراتيجية المخزون الغذائي، وتوزيعها، بحيث تضم شبكة الخزين وفقاً للعرض المحمول في الأقاليم العربية، ونمط الطلب عليه خلال فصول السنة، والخدمات التي تعانيها البلدان المنخفضة الدخل، سواء أكانت خدمات نقدية أم خدمات طبيعية (الجفاف). - تقليل ظاهرة الهجرة العربية من الريف إلى المدينة، من خلال خلق الاستقرار في المجتمعات الريفية، وتوفير حواجز العمل الزراعي التي تؤدي إلى تماهي الأجور مع نظيرتها الحضرية، والاهتمام باتجاهات تطوير البنية المرتبطة بمستويات المعيشة في الريف العربي الساعية إلى خفض حواجز الهجرة إلى خارج الأنشطة الزراعية. - تفرض التحديات في مستقبل الغذاء الاهتمام بمسألة البيئة واستدامتها، لا سيما أن هناك العديد من المزارعين تتصف عملياتهم المزرعية باستنراف الموارد البيئية، وتبعد أنشطتهم في الإدارة المزرعية عن المفاهيم الاقتصادية. - تطوير مؤسسات المجتمع المدني في الريف العربي، وذلك للوصول إلى مزيد من الشفافية، والحد من الفساد، ونبذ الاستبعاد والاغتراب لقراء المجتمع الريفي، والعمل على تزايد مشاركتهم في اتخاذ القرار، وذلك في إطار من الحرية والديمقراطية الحقيقية، لتوفير تكافؤ في الظروف والفرص بعيداً عن الاعتبارات الأيديولوجية وتطرفها. - تفعيل استراتيجيات خفض الفقر في ريف البلدان العربية من خلال الآليات الاقتصادية المؤدية إلى خفض الأهمية النسبية للفقر الريفي وشده، واستبعاد الحالات المحتملة لظاهرة الجوع، سواء من خلال شبكة الأمان الاجتماعي أو الاستفادة من المخزون الاستراتيجي للغذاء. - تحفيز عمليات التجارة، سواء الداخلية أو الخارجية للسلع الغذائية، لا سيما أن "الم الصادرات دالة بالنمو، وتقود هذه العمليات إلى خلق المستويات التنافسية في إنتاج الغذاء، وتعظيم حالة الأمن الغذائي في إطار الميزة النسبية، فضلاً عن أن حالة التجارة الخارجية تعمل على التوسيع في توظيف الموارد الاقتصادية الزراعية، وتحسن عوائدها. وأخيراً.. أعتقد أنّه قد تمت الإجابة عن التساؤل التقليدي.. ما العمل..؟ وذلك بالعمل من خلال اتجاهين رئيسيين لإصلاح قطاع الغذاء، وتحقيق قدر مرض من الأمن الغذائي العربي. ويعد الإطار الاستراتيجي الذي يحدد البيئة والمناخ الملائم المؤدي إلى أهداف سياسات الغذاء والأمن الغذائي أحد الاتجاهين المذكورين، ويرتبط اتجاه الآخر بالآليات

العامة والخاصة الحاكمة لوسائل تحقيق الأمن المذكور. ولأن^٣ حالة الوطن العربي الراهنة تعاني تفككاً في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، وأن معظم بلدان العالم، ولا سيما المتقدمة، سواء البلدان الأوروبية أو الأمريكية وسواها، تقارب بأساليب شبه اندماجية على الصعيد الإقليمي، فإن أمم الأمة العربية، ممثلة في حاكمية بلدانها القطرية، فرصة تاريخية - وإن جاءت متأخرة - تجاه تحديات العولمة والهيمنة والتفكك، وما يرتبط بهذه التحديات، الها مش:

[١] - اعتمدت الشروط الكافية على متضمنات استراتيجية الأمن الغذائي العربي للفترة 2005-2025، التي اعتمدتها مجموعة من الخبراء في مجال الاقتصاد الزراعي العربي، والمؤلف واحد منهم (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية الأمن العربي 2005-2025 (الخرطوم: المنظمة، 2008)، www.aoad.org).

المصدر: كتاب الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)